



مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

التمسك بالقواعد التي تصون الإنسانية

اجتماع المائدة المستديرة للقادة الرفيعة المستوى

المسؤولية الأساسية الثانية من مسؤوليات خطة العمل من أجل الإنسانية

”حتى الحروب لها قيود: إذ إن تقليل المعاناة الإنسانية وحماية المدنيين يقتضيان تشديد الامتثال للقانون الدولي“.

من تقرير الأمين العام إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

الالتزامات الأساسية

لا تزال الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات والخروقات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان تُرتكب حتى اليوم على نطاق مروع. وتشمل هذه الانتهاكات والخروقات الهجمات الموجهة ضد المدنيين والجرحى والمرضى، والهجمات العشوائية، وتجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، والاعتصاب، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي أو غير القانوني. وثمة عواقب إنسانية وخيمة تنشأ على المدى الطويل عن الهجمات المباشرة التي يتعرض لها العاملون في مجال الرعاية الصحية ووسائل نقلهم ومرافقهم وكذلك العاملون في المجال الإنساني والأعيان المستخدمة في عمليات الإغاثة الإنسانية وعن العراقيين غير القانونية التي تؤثر عليهم.

ولا بد، أيّاً كانت الظروف، من مواصلة العمل من أجل كفالة احترام القواعد التي تصون الإنسانية. فالالتجاء إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين حسب الانطباق يظل، كما كان الحال دائماً وأبداً، وسيلة هامة لتوفير الحماية للمدنيين والبعثات الإنسانية والطبية والأشخاص العاجزين عن القتال في سياق النزاعات المسلحة. وإنه لأمر بالغ الأهمية أن تمثل جميع أطراف النزاع المسلح لأحكام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك قواعد التمييز بين المدنيين والعسكريين والتناسب في الهجوم واتخاذ الاحتياطات، بغية تجنّب الأشخاص والأعيان المشمولين بالحماية آثار العمليات العسكرية.

ومع ذلك، تقع على الجميع مسؤولية تقتضي تحسين أوضاع المدنيين في سياق النزاعات المسلحة عن طريق ضمان الامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني وأحكام القانون

الدولي لحقوق الإنسان الواجبة التطبيق والمساءلة عن انتهاكات هذين القانونين، وتعزيز هذا الامتثال وتلك المساءلة. وعلينا أن نغتني فرصة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنيب المدنيين آثار الأعمال العدائية، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، والكشف عن الانتهاكات والخروقات وفضحها، وإيلاء الفعالية الكاملة للقواعد التي تصون إنسانيتنا.

إن الالتزامات الأساسية الخمسة لاجتماع المائدة المستديرة هذا، التي تنبثق عن المسؤولية الأساسية الثانية من مسؤوليات خطة عمل الأمين العام من أجل الإنسانية، تولي اهتماما خاصا إلى الحد من العواقب الإنسانية الناجمة عن سير الأعمال العدائية وإلى تيسير العمل الإنساني والرعاية الصحية الإنسانية. وتهدف الالتزامات الأساسية الخمسة إلى تحسين التنفيذ العملي للواجبات ذات الصلة وتعزيز حماية المدنيين من خلال تدابير ملموسة؛ وهي لا تعيد صياغة الالتزامات القائمة أو تعدلها ولا تنشئ التزامات جديدة.

- الالتزام الأساسي 1: الالتزام بتعزيز وتحسين احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، حسب الانطباق.
- الالتزام الأساسي 2: الالتزام بتعزيز وتحسين حماية المدنيين والأعيان المدنية، خاصة أثناء سير الأعمال العدائية، عن طريق العمل مثلا على منع لحاق الضرر بالمدنيين من جراء استخدام الأسلحة المتفجرة الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان ومنع الاستخدام العسكري للهياكل الأساسية المدنية أثناء تنفيذ العمليات العسكرية.
- الالتزام الأساسي 3: الالتزام بكفالة أن يحصل جميع السكان، بسرعة ودون معوقات، على المساعدة الإنسانية التي يحتاجونها.
- الالتزام الأساسي 4: الالتزام بتعزيز وتحسين الجهود الرامية إلى احترام أفراد الخدمات الطبية ووسائل النقل والمرافق الطبية إضافة إلى أفراد وأصول الإغاثة الإنسانية، وحماية هؤلاء الأفراد وتلك المرافق والأصول من الهجمات وأشكال التهديد وأعمال العنف الأخرى.
- الالتزام الأساسي 5: الالتزام بفضح الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات والخروقات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والإعزاب باستمرار عن إدانتها، وباتخاذ خطوات عملية لضمان مساءلة الجناة عندما تكون تلك الأعمال أفعالا يجرمها القانون الدولي.